الديمقراطية التي تعتمد مبدأ سيادة الأمة* والذي تضمنه المؤلف الشهير العقد الاجتماعي "Le contrat Social" للمفكر جان جاك روسو وهو يرفض في كتاباته الصيغة المطلقة في الحكم ويدعو إلى الديمقراطية القائمة على سيادة الشعب كسيادة واحدة غير قابلة للتجزئة ولا يمكن التصرف فيها أو التنازل عنها والأمة وحدها هي المالكة لها وهو ما تبناه إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789م في المادة الثالثة منه التي قررت أن [مبدأ كل سيادة يكمن بصورة أساسية في الأمة، وليس لأية هيئة أو فرد أن يمارس سلطة لا تنبثق عن الأمة بصورة صريحة]، كما أن الدستور الفرنسي الصادر في 3 سبتمبر 1971م وقد أكّد النظرية المذكورة في الكتاب الثاني منه إذ نصت مادته الأولى على أن [السيادة واحدة لا تتجزأ، ولا يتصرف بها ولا تزول، وهي مُلك الأمة وليس لأي فريق من الشعب ولا لأي فرد أن يدّعي ممارستها لنفسه]، كما نصت المادة الثانية من الكتاب نفسه على أن (الأمة هي وحدها منبع السلطات..). فالسيادة في هذا التصور لا تخص المواطنين بصفتهم أفراداً، وإنما تخصهم كجماعة، كأمة أي شخص معنوي متميز ومنفصل عن الأفراد، وكما هو معلوم فإن الديمقراطية تضع السيادة فوق رأس المواطن وليس فوق رأس ممثل الأمة، ومن ذلك كان الابتعاد عن الشعبية (مبدأ سيادة الشعب) في الممارسة السياسية لأسباب تاريخية وصعوبات عملية زعم البعض عدم وجود إمكانية لحلها نهائياً وهو ما تصدّى له الكتاب الأخضر كنظرية فكرية متكاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يبشّر الجماهير بالخلاص النهائي من كل أنواع الظلم والاستغلال والهيمنة، ويفتح أمام الجماهير آفاق

• * – من ناقلة القول التذكير أنه:– النتائج المترتبة علي تطبيق هذه النظرية حسب ما اجمع عليه الفقه أن عملية الانتخابات وفقها حق و ليست وظيفة ،النائب في المجلس ممثلا للأمة وليس عن دائرة انتخابية فقط ،و أن الأمة ينطوي مفهومها وفقه بحيث تشمل الأجيال السابقة و المعاصرة و القادمة ، و الانتقادات التي وجهت إليها بالإضافة لما ذكرناه العمل و الأخذ بها يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان و إقامة نظم فاشية و أنها تؤدي إلي وجود شخصين معنويين هما الأمة والدولة .

عهد حضاري جديد يمتاز بانتصار الحرية انتصاراً نهائياً،والكتاب الأخضر وهو يجتهد لحل مشاكل الإنسان المزمنة لا يزعم لنفسه الابتكار بقدر ما يؤكد أنه [ليس من صنع الخيال بقدر ما هو نتاج للفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية]، وعليه فإن هذا الفكر الإنساني بشير الحرية والانعتاق لم يقفز على التجارب السابقة بقدر تقديره لقيمتها التاريخية وما تمخض عنها من نتائج إيجابية ولعل تسمية النظرية العالمية الثالثة يشي بذلك، فهي جاءت بعد النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية بالنظر لفشلهما في حل المشاكل المزمنة جذرياً، بقدر ما خلقا من تطاحن طبقي أحادي وتعددي وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" وتحت مظلة "المرحلية" التي في ضوئها تنتصر البروليتاريا على أعدائها، وانطلاقاً من ذلك كانت التراتبية (الثالثة) كمركز لهذه النظرية بعد النظريتين السابقتين وكونها استكمالاً لهما كخلاصة للفكر الإنساني في رحلته نحو الخلاص من كافة أنواع الظلم والطغيان، ولما كان الكتاب الأخضر يسم التمثيل بأنه تدجيل وشكل من أشكال التزييف التي تضفي برقعاً على الديمقراطية لكنه لا يحققها.

يقر الكتاب الأخضر بأن كافة الأنظمة السياسية منذ القدم وحتى الآن (أداة الحكم) هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية ، الأسرة يعود النزاع فيها أغلب الأحيان إلى هذه المشكلة – وأصبحت هذه المشكلة خطيرة جداً بعد أن تكونت المجتمعات الحديثة .

وإذا عدنا لكلمة "دقرطة" تطلق على كل عملية يتم فيها توسيع قاعدة المشاركة للمواطنين، والديمقراطية بهذا المعنى بلغة نتائجها المثلى تشكل البديل الأفضل في مواجهة الوصاية، وهي بذلك بإمكانها طرح الأمل الذي تعجز الوصاية عن طرحه دائماً، وهو أنه من خلال إشراك أفراد الشعب في عملية حُكم ذاتهم والارتفاع عن جعل الممارسة وقفاً على القلة القليلة منهم، فإنهم جميعًا، لا مجرد أفراد معدودين منهم، قد يتعلمون كيفية التصرف باعتبارهم مسئولين أخلاقياً، ورغم الاتفاق والإجماع على صفاء القيم التي تتحقق واقعياً كنتيجة منطقية للديمقراطية المباشرة، إلا أنه وكما

أشرت بالمقدمة تمت الحيدة عنها تاريخياً لأسباب مختلفة تتفق في نتيجتها وهي غياب الديمقراطية وحضور التمثيل النيابي، فالتجربة الإغريقية (أثينا) والتي يعود لها أصل كلمة الديمقراطية،، وإن كان لها قصب السبق في التطبيق الديمقراطي إلا أنها اشترطت أن تكون الممارسة السياسية ذات حجم متواضع ليس فقط لإتاحة الفرصة أمام كافة المواطنين للاجتماع معاً في المجلس ليمارسوا عملهم لحكام المدينة بل لتمكين هؤلاء المواطنين من معرفة بعضهم البعض الآخر ليتمكنوا من تحقيق المنفعة للجميع ويملكون القدرة على فهم المنفعة أيضاً، ومن ذلك اكتست الديمقراطية الأثينية مفهوماً ضيقاً مقصوراً على أنظمة ذات نطاق محدود، وهو ما يطلق عليه مؤلف كتاب الديمقراطية ونقادها إليه مسألة المدى أو النطاق ضمن حدود الدولة القومية،والديمقراطية في تجربتها الإغريقية الأولى لم تكتفِ بذلك بل إنها لم تفسح المشاركة أمام الجميع في دولة المدينة وهي ما أطلق عليها تسمية (البولس) حيث جعلت المواطنة كشرط لممارسة الديمقراطية امتيازاً وراثياً للذكور في اليونان يستند إلى روابط القرابة الأساسية، بالإضافة إلى ذلك تم استثناء النساء والأجانب المقيمين (المتيكس –metucs) والعبيد من ممارسة الديمقراطية بمفهومها الابتدائي الأول، ومع تقديرنا للقيمة التاريخية لهذه المحاولة الديمقراطية البكر إلا أنها ظلت قاصرة عن تحقيق جدواها ما دامت لم تمكّن على حد تعبير الرئيس الأمريكي لنكولن من (حكم الشعب بالشعب للشعب، بمعنى أن تكون السلطة في أيدي جميع فئات الشعب بدون وساطة) وأمام الصعوبات والقراءات المختلفة لمفهوم الحكم الشعبي تسلل المفهوم الزائف للديمقراطية، لتعبر النيابة في الممارسة السياسية تحت مظلة سيادة الأمة بما حمله مفهومها من التباسات سبقت الإشارة إليها، ولتبرز سلسلة التبريرات لغياب الديمقراطية وأهمية أو الأصح ضرورة التمثيل النيابي.

أولها – أن الديمقراطية المباشرة وإن كانت صالحة كنظام سياسي لمجتمع صغير وبسيط كمجتمع دولة – المدينة – فإنها لم تعد تناسب مجتمع الدولة – الأمة – بل أحياناً – الدولة – القارة، ولذا فإن الديمقراطية المباشرة لم تعد فكرة واقعية إذا

أريد تطبيقها في مجتمع بهذه الأبعاد الجغرافية والديموغرافيه، إذ يستحيل جمع كل أفراد الشعب في حيز مكاني واحد لمناقشة جميع الأمور نظراً للصعوبات المادية والتقنية التي تحول دون ذلك.

ثانيهما ـ في تبرير الصفوة، بالنظر لعدم إلمام واهتمام عامة الشعب بالشئون السياسية وانصرافها في الغالب إلى المسائل الذاتية وهي تفضل أن تُقاد بحكمة على أن تقود نفسها بنفسها.

ثالثهما ـ قضية تنافر المصالح، مما يجعل الوصول إلى رأي جماعي واحد يجسد الإرادة العامة أمراً مستعصياً في بعض الأحيان، وهو مما يؤدي إلى نتائج سلبية على حساب الديمقراطية، والكتاب الأخضر الذي استوعب كافة هذه التجارب ليصوغ مؤلفه المفكر معمر القذافي حلاً نهائياً لمشكلة الديمقراطية يعترض بشدة على المجالس النيابية ويعتبرها العمود الفقري للديمقراطية التقليدية الحديثة في العالم، ويؤكد جازماً أن المجلس النيابي تمثيل خادع للشعب والنظم النيابية، حل تلفيقي لمشكل الديمقراطية ، أنه بذلك يرسي مبادئ نظرية تحد من سلطة الحكام وتحمي الحقوق والحريات العامة لأفراد الشعب ومن خلال تفعيل دور الشعب ذاته لا تبرير نوابه من الحكم بديل عنه، ولكي نعرى المجلس النيابي لإثبات زيفه ولا ديمقراطيته، علينا أن نبحث من أين يأتي.

1- يأتي المجلس النيابي منتخباً من خلال دوائر انتخابية أو من خلال حزب أو ائتلاف أحزاب أو بالتعيين وكل هذه الطرق ليست بطرق ديمقراطية، إذ إن تقسيم السكان إلى دوائر انتخابية يعني أن العضو النيابي الواحد ينوب عن آلاف أو مئات الآلاف أو الملايين من الشعب حسب عدد السكان.

2- النائب لا تربطه أي صلة تنظيمية شعبية بالناخبين، إذ يعدّ نائباً عن كل الشعب كبقية النواب، هذا ما تقتضيه الديمقراطية التقليدية السائدة ومن هنا تنفصل الجماهير نهائياً عن النائب، وينفصل النائب نهائياً عن الجماهير". وبذلك تنعدم

الرابطة بين النائب والجماهير الشعبية التي اختارته ولم يكن على علاقة بحاجاتها ومتطلباتها اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية، وبالتالي، يصبح المشرع من عنده، خاصة وأنه يصبح نائباً عاماً عن كل الشعب، وتنعدم الرقابة الشعبية،وينقلب النائب إلى سارق لإرادة الجماهير وتابع لأداة الحكم القمعية التي تكون سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب،(فالفوز بسيادة النيابة) يعتمد على عدد المقاعد التي يحرزها الحزب الفائز وليس على عدد الأصوات التي يحصل عليها، وفيما يتعلق بالمقاعد نفسها فإن المسألة تعتمد كلياً على عدد الأصوات وليس على نسبة التقارب بين المتنافسين، وهذا يعني أن المرشح يمكن أن يحصل على 20.000 صوت في حين يحصل خصومه على 30.000 صوت موزعة بينهم، إلا أنه ما دام المرشح يتفوق على أقرب منافس له بصوت واحد فقط، فإنه يفوز حتماً، أن مجرد نظرة سطحية إلى طريقة عمل هذا النظام، لا يصلح أن يكون حتى تمثيلياً على الإطلاق وحتى لو حاول دعاته التحايل على المنطق بكافة أشكال الالتواء، فإنه يبقى عاجزاً عن الوفاء بكل ما للشعب من أماني وتطلعات، لأنه يفتقر لأدنى مقومات الديمقراطية وكذلك لأن أي فرد – مهما كان مخلصاً للجماهير – وأية جماعة، ليس لأي منهما القدرة إطلاقاً على التعبير عن أماني الجماهير والإحساس نيابة عنها، ولا يحق لأي منهما أن يتقمص سيادة الشعب.

إن الديمقراطية النيابية هي تمثيلية ومظهرية بطبيعتها، فهي تنفي وجود وكالة إلزامية بين النائب والناخب وهذا يثير تساؤلاً آخر ولو بمفهوم المخالفة، من أنه إذا كان النائب يقوم بتمثيل الشعب، وكان هذا الشعب منحصراً عملياً في مجموعة الناخبين، فلماذا لا يكون النائب مرتبطاً بوكالة عن هذا الجسم الناخب، وبما يفرضه عليه من المطالب والشروط!؟ سيما وأن نسبة عدد الناخبين إلى عدد السكان في أي بلد من البلاد هي نسبة ضئيلة بحسب نتائج الدراسات والأبحاث من مراكز متخصصة في هذا الشأن ذلك أن البرلمان بكامل أعضائه لا يمثل سوى أقلية الناخبين إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الأصوات التي نالها المرشحون الفاشلون من جهة، وكذلك عدد

الناخبين الذين لم يُدلوا بأصواتهم"، علاوة على هذا الغياب باعتراف أنصار الفكرة أنفسهم، فالمجلس النيابي وفق قواعد اللعبة الحزبية ثنائية أو متعددة يكون نتاج صراع هذه الأحزاب على السلطة ومن ذلك تكون السياسة العامة في البلاد ليست سياسة الجماهير الشعبية وإنما سياسة الحزب الفائز، والمجلس النيابي وفق ذلك يكون مجلس الحزب وليس مجلس الشعب، فهو ممثل للحزب وليس ممثلاً للشعب، والسلطة التنفيذية التي يعينها هي سلطة الحزب الفائز وليست سلطة الشعب.

3- (وهي ثالثة الأثافي كما يقولون) وهي حالة أن يكون المجلس النيابي نتيجة التعيين والوراثة، مثال مجلس اللوردات في بريطانيا – أو منتخب كالبرلمان الأمريكي بمجلسية النواب والشيوخ، فهو أبعد ما يكون عن الديمقراطية حتى من النواحي الشكلية الصرفة.

وهكذا ورغم أن الكتابات الكلاسيكية لا تفتقر لقصائد المديح للمجالس النيابية والتي عدّها البعض أمراً لا يمكن فصله عن الديمقراطية، ورغم هذا يؤكد أحد الباحثين أن خرافة "الحكومة النيابية لم توضع أبداً موضع التطبيق في الواقع، فقد استخدمت على النو لإقامة "حكومة للأمة بواسطة ممثلين ذوي سيادة" وهو ما أسماه البعض "حكومة فوق – نيابية"، ذلك أن المجالس النيابية كافة تتفق في أنها توهم الشعب بأنها تمارس السلطة وفق المبادئ الديمقراطية وتستمر في القدرة على إخفاء نزعتها العدوانية تجاه الشعب الناشئة عن تضارب مصالحها ومصالحه؛ لذا فإن النظام النيابي أفرز سلسلة متعددة الحلقات من الاستلاب لسلطة الشعب ،أي استلاب الديمقراطية.

وانطلاقاً من أن الديمقراطية فكرياً وعملياً مرتبطة بفكرة الحرية ولا انفصال بينهما، ومن ذلك لا مسوغ لتبرير أي نيابة؛ لذا فإن الكتاب الأخضر عدّ المجالس النيابية تزييفاً للديمقراطية، ذلك أن المجلس النيابي يقوم أساساً نيابة عن الشعب، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم

إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، ويضيف لقد أصبحت المجالس النيابية حاجزاً شرعياً بين الشعوب، وممارسة السلطة حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة، واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها.. ولم يبق للشعوب إلا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في الوقوف في صفوف طويلة لوضع أوراق التصويت في صناديق الانتخابات، وهي بذلك [أي المجالس النيابية] أصبحت أداة لسلب السلطة الشعبية ذلك أنها تخلع القداسة والحصانة على عضو المجلس النيابي، بينما لا تقر ذلك بالنسبة لأفراد الشعب.

من ذلك، فإن الفقيه الفرنسي تيربان ومن واقع اطلاعه الموسّع على التجربة النيابية أكد أنه "تجاوزاً لكل الخطب والحجج والتبريرات تشكّل نظرية التمثيل النيابي وقبل أي شيء آخر، ركيزة عملية احتيال سياسي متعمد بغية الحيلولة دون تحقيق المقتضى الطبيعي للفكرة الديمقراطية أي تولي الشعب تسيير شئونه الذاتية" ، ومع الاعتراض على جوهر نظرية التمثيل النيابي ونقدها من قبل مؤلف الكتاب الأخضر، فإنه يعترف لها بقيمتها التاريخية "أحد المراحل الزمنية ليؤكد" أن نظرية التمثيل النيابي نادى بها الفلاسفة والمفكرون والكتّاب عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاتحين وهي لا تدري، وكان أقصى ما تطمع فيه الشعوب في تلك العصور هو أن يكون لها ممثل ينوب عنها مع أولئك الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك، ولهذا كافحت الشعوب كفاحاً مريراً وطويلاً لتحقق ذلك المطمع، ويضيف إذن لا يعقل الآن وبعد انتصار عصر الجمهوريات وبداية عصر الجماهير، أن تكون الديمقراطية هي الحصول على مجموعة قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة أنها نظرية بالية وتجربة مستهلكة، أن السلطة يجب أن تكون بالكامل للشعب إن أعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية.

إن السمة الأساسية للنظام الجماهيري الجديد ومن ظاهر تسميته هو طبيعته الشعبية بحيث تم القضاء علي كافة المعوقات التي تحول دون ذلك ورد كل شيء إلي

الشعب ، وبحسبانه يبشر بنظرية جماهيرية جديدة غير نخبوية فقد جعل الشعب أداتها ، كما انه غايتها .

لقد جاء بالكتاب الأخضر (أن السلطة يجب إن تكون بالكامل للشعب) ، وبذلك تحقق عملياً مفهوم السيادة الشعبية بحسب المفهوم الذي سبق وأن نادي المفكر (جان جاك روسو) التي لا يتاح في ظلها النيابة والوصاية بقدر ما تعدها نوعاً من التدجيل ، السيادة التي تكون لمجموع الشعب باعتبارها منبثقه من اجتماعه وصادرة عنه ومستمرة به ، يعززها تنظيم شعبي علي المستويات الدنيا متماسك يقدم تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة كل حجر فيه مبنية علي ما تحتها من المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية إلى أن تلتقي كلها في جلسة مؤتمر الشعب العام، إنه الابتكار البديع الذي جعل إمكانية الديمقراطية المباشرة متاحة من الدولة المدنية إلى الدولة الأمة.

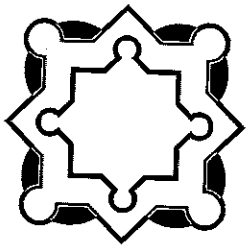

أهم المراجع

1 - د. محمد عبد المعز نصر ، النظريات والنظم السياسية ، منشورات دار النهضة، بيروت 1981.

2 - د. حميد السعدي ، السيادة بين التفويض وممارسة السلطة الشعبية ، منشورات المركز العالمي للكتاب الأخضر – الطبعة الأولي .

3 - مجموعة باحثين – تطور الفكر السياسي – منشورات المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر – الطبعة الثانية 1989ف .

4- معمر القدافي – الكتاب الأخضر – المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر – الطبعة الخامسة والعشرون 1999 ف.

5- جان ماري جونيو – نهاية الديمقراطية – تعريب ليلي غانم – منشورات دار الأزمنة الحديثة – لبنان 1998 ف.

6- روبرت دال – الديمقراطية ونقادها – ترجمة نمير عباس ، منشورات دار الفارسي / عجمان 1998 ف.

7- حسني الوحيشي الصادق – النظام الجماهيري ونظم الديمقراطية التقليدية – منشورات المنشأة الشعبية للنشر – الطبعة الثانية .

8- ثميا سونو – فكر معمر القدافي (قراءة في الكتاب الأخضر – منشورات المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر – الطبعة الأولي .

9 ـ د. ميلود المهذبى ، د. إبراهيم ابو خزام- القانون الدستوري ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية ، الطبعة الأولي 1996 ف.

10-عبد الفتاح شحادة – الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة منشورات المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر – الطبعة الأولي .

11- د. رجب أبو دبوس (مواقف 3 م) منشورات الدار الجماهيرية للنشر ، الطبعة الأولي.

12- مجموعة باحثين – الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي – منشورات مركز دراسات الوطن العربي – الطبعة الأولي.